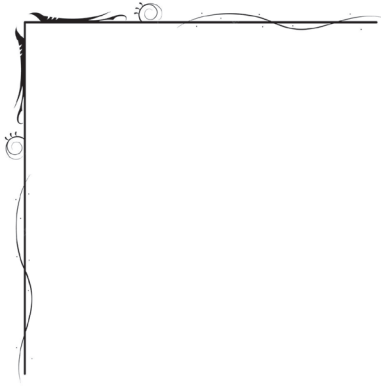
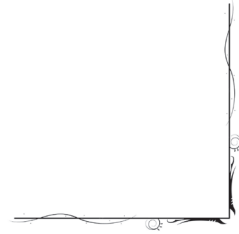




دعوى المهدوية للإمام الكاظم عليه السلام عند الواقعة

« دراسة نقدية للبنية العقديّة والأدلة النقلية »

السيد زين العابدين حميد المقدّس الغريفي^(*)



(*) أستاذ في الحوزة العلميّة / النجف الأشرف.

الملخص

تُعدّ (الواقفة) من أكثر الفرق ذكرًا وانتشارًا في المصادر التاريخية والرجالية والروائية للشيعة الإمامية فضلاً عن غيرهم، وهي وإنْ أُنْدرَج وجودها على الرغم من قوّتها فإنّها لم تصمد أمام التواتر التاريخي والنصوص الصريحة الدالة على إمامة الرضا عليه السلام، ومن جاء بعده من الأئمة الأطهار فضلاً عن افتقار دعوى المهديّة للكاظم عليه السلام إلى مستندٍ نقليٍّ معتبرٍ سنداً ودلالة؛ ولذا يعدّ الوقف مرحلةً عابرةً في تاريخ التشيع الإمامي، لم تستطع أن تؤسّس لنظريةٍ قابلةٍ للاستمرار.

وقد استعرض الباحث أحوال الواقفة وجماعاتهم؛ إذ لم يكونوا تياراً متجانساً، بل انقسموا إلى اتجاهاتٍ متعدّدة في تفسير حياة الإمام الكاظم عليه السلام وموته وغيبته، وهذا يرجع إلى عوامل تشكّل هذه الفرقة التي وجدت ضمن سياقٍ مركّبٍ تداخلت فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والعقدية.

وناقش الباحث مستند الوقف وما ادّعي من وجود أخبار تؤيّد رؤية إثبات المهديّة للكاظم عليه السلام، وأثبت ضعفها سنداً وقصورها دلالة؛ إمّا لتعدّد احتمالاتها، وإمّا لإجمالها، بل إنّ أغلبها لا يبعد وضعه وكذبه لرجوعها إلى مصدرٍ واحدٍ ينتمي إلى الواقفة، وهو مجهول الحال وصفات الكذب ظاهرة على أخباره.

لكنّ ظهور هذه الفتنة أسهم إيجابياً في بلورة نظرية الإمامة عند الشيعة بصورةٍ أوضح، ولاسيما في تأكيد مبدأ النصّ والتعيين، وتعميق منهج التحقق من صدور الروايات، وتطوير الجدل الكلامي دفاعاً عن استمرارية السلسلة الإمامية إلى الإمام الثاني عشر عليه السلام.

الكلمات المفتاحية : الواقفة، الفرق، المهدي، الإمامة، المهديّة.



مقدمة

لا شك في أنّ دراسة الفرق والمذاهب الكلامية لها إسهامات وفوائد كبيرة على مستوى المعرفة الإسلامية؛ إذ تكشف الغموض والأسرار الحاصلة في جانبي العقيدة والشريعة، وتجلي الغبار عن مواطن النقص في التاريخ والسيرة؛ فإنّ أيّ فكرة لابدّ أن تولد في سياقات اجتماعية وسياسية محددة، ثم تتطور وتبلور بمقتضى سلطة الواقع وقوة الدليل، فضلاً عن إظهار جوانب تاريخية مهمة لمراحل التأسيس الكلامية. كما يسهم البحث عنها في معرفة حال الرواة من حيث الوثاقة والضعف ليكون عاملاً مساعداً لكتب الرجال في معرفة الأوصاف الداخلة في قبول الخبر من عدمه؛ ولذا اهتم المتكلمون الأوائل بالتصنيف في الفرق والمدارس أمثال الشيخ أبي الحسن الأشعري، وابن حزم من العامة، والشيخ أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، والشيخ سعد بن عبد الله الأشعري من الخاصة.

ولعلّ من أهمّ الفرق المنسوبة إلى التشيع هي (الواقفة) التي ولدت بعد استشهاد الإمام موسى الكاظم (ع) سنة ١٨٣ هـ في بغداد على يد بعض وكلائه بسبب نزعات الطمع والجشع في أموال الحقوق الخاصة به، حيث ادّعت عدم موته وغيباه، وأنّه المهديّ الموعود الذي يظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن تملأ ظلماً وجوراً.

وقد تولّد نتيجة للفتنة التي أحدثتها الواقعة اضطرابٌ داخل الجسد الشيعي؛ لقوتها المالية والاجتماعية؛ ممّا أضطر الإمام الرضا (ع) وخُلص أصحابه وأصحاب أبيه إلى التصديّ لهم بقوة حتى رجع أغلبهم إلى الحقّ بعدما أنكشف زيف هذه الدعوى وبطلانها، إلّا إنّ آثارها ما زالت قائمة داخل التراث الشيعي — كوجود روااتهم وأخبارهم —؛ فأحتاج الأمر إلى دراسات علمية جادة في تحديد

أفراد هذه الفرقة، وفرز أدلتهم حتى لا يغتر بها الجاهل، ولتُدفع شبهات المعاند الحاقد.

وقد قمت بدراسة الأخبار التي أستخدمونها في إثبات دعوى المهدوية للإمام الكاظم (عليه السلام) من حيث السند والدلالة، والتي انحصرت ذكرها في كتاب الغيبة للطوسي إذ هو الوحيد الذي أورد ذكرها عن كتاب (نصرة الواقعة) للموسوي بعد ضياع كتبهم بسبب اندثار الفرقة وفنائها، وقبل الولوج في تفصيل ذلك لابد من تمهيد لبيان بعض المقدمات التأصيلية في دراسة الفرق بنحو موجز، وتعريف فرقة الواقعة وبيان أهم معالمها من حيث رجالاتها، وبيان المصادر التي تعرضت لها، وموقف الأئمة (عليهم السلام) منها، فانقسم البحث على تمهيد، ومطالب خمسة، وخاتمة.

التمهيد: مقدمات تأصيلية

إن قراءة سريعة لكتب الفرق والمذاهب تظهر وجود تهويل وتعظيم لبعض الحركات العابرة، أو الأفكار العنوية والارتجالية، وجعلها فرقاً لها حضور كبير في المجتمع الإسلامي، بل لا نستبعد وجود اختلاق واقتراء لبعضها، فضلاً عن نسبة العقائد والرؤى الباطلة لبعضها الآخر، حيث قاد الهوس لدى بعضهم إلى ذكر أي رأي أو شخص — ولو كان مغموراً — بوصفه فرقة قائمة بنفسها، وهذا ما يفسر الاختلاف بين أعلام الفرق سواء من المتقدمين أم المتأخرين في أعدادها وأحجامها وأتباعها وانتشارها، فضلاً عن نسبة بعض الآراء إليها.

ولك أن تأخذ بعض الشخصيات المعروفة كالمختار بن عبيد الثقفي، وجابر بن يزيد الجعفي، والمفضل بن عمر وأضرابهم، وتعرض ما يذكره أرباب الفرق على الروايات الصحيحة المعتبرة لتجد كمية الاختلاق والتزوير في عرض سيرتهم وعقائدهم.

ونحن نقطع أن الأوائل أمثال أبي الحسن الأشعري، وابن حزم، والشهرستاني،



بل والنوبختي لو وجدوا في هذه الأزمنة لدونوا عشرات الآلاف من الفرق على النسق نفسه الذي كُتب به عن تلك الفرق؛ ولذا لا يمكن الاطمئنان والوثوق بالركون لما يذكر من دون تحصيل أدلة وحجج صحيحة لما يذكره؛ لارتباط أثر هذا العلم غالباً بالعقيدة التي تطلب حصول القطع بمؤدّاهما نفيًا وإثباتًا، وعليه لمن يريد البحث عن الفرق لابدّ له من الالتفات إلى أمور:

١. معيار ثبوت الفرقة الكلامية يرجع إلى وجود مؤسّس واضح، له آراء ومقولات خاصّة تختلف عن المعروف، وأتباع يتبنّون هذه الآراء مثل المعتزلة والأشاعرة والماتريدية من العامة، والزيدية والإسماعيلية والواقفة من الشيعة.

٢. عدم الاقتصار على مصدر واحد في نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها، بل عدم الاعتماد على أقوال الخصوم في الاتجاه الكلامي لها؛ فإنهم غير مؤتمنين على عرض العقيدة وأدلتها غالباً، بل قد يكذبون في سبيل تشويه صورة خصومهم وإسقاط كياناتهم أمام الرأي العام كما يفعل بعض كتّاب الملل والنحل اتجاه الشيعة الإمامية.

وعليه لا بدّ من الرجوع إلى مصادر أرباب الفرقة نفسها لمعرفة مدى انسجام الدعاوى المنسوبة إليهم مع ما يقولونه في كتبهم.

٣. عدم الاقتصار على الدعوى، بل لا بدّ من المطالبة بالدليل على صدقها أو بطلانها؛ إذ لعلّ ما صدر من بعضهم حقٌّ على نحو الكلية أو الجزئية.

٤. أسهمت عوامل عدّة على هذا الكذب والاختلاق والاختراع أهمّها: الاختلاف العقديّ، والتدخل السياسيّ، فضلاً عن تبني بعضها للرؤى الباطنية والتأويلات الغريبة.

المطلب الأول: التعريف بالواقفة

اشتقت الواقفة من (الوقف)، وهو المكوث بعد المسير^[١]، أو القيام بعد الجلوس، والاستواء على القدمين، ويطلق حقيقةً على الجهات المادية المحسوسة، كما يتوسّع فيه ليشمل القضايا المعنوية التي منها التوقّف عن التفكير.

ولمّا كان جعل الإمامة ضمن سلسلةٍ طويلةٍ مترابطةٍ بين الآباء والأبناء لها مبدأً ومنتهاً في العقيدة الإسلامية الحقّة، فمن يقطع هذه السلسلة بادّعاء المهدويّة لأحد الأئمّة الأطهار، أو السادة من ذراريهم، فيسمّى (واقفاً)، حتى تولدت لدينا فرقٌ عدّة تأخذ هذا العنوان، أشهرها وأبرزها هم الواقفون على الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، الذين ينصرف الذهن إليهم إذا ذكر اللفظ مجرداً.

يقول أبو الحسن الأشعري: «يزعمون أنّ جعفر بن محمد نصّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر، وأنّ موسى بن جعفر حيٌّ لم يمت، ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها؛ حتى يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وهذا الصنف يدعون الواقفة؛ لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر، ولم يجاوزوه إلى غيره»^[٢]. ويقول النوبختي: «كلّ من مضى منهم -يعني من الأئمّة عليهم السلام - فله واقفةٌ قد وقفت عليه، وهذا القلب - أي الواقفة - لأصحاب موسى بن جعفر عليهم السلام خاصّة»^[٣].

ويقول شيخ الطائفة الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ): «مذهب الواقفة الذين وقفوا في إمامة أبي الحسن موسى عليه السلام وقالوا: إنّ المهدي»^[٤].

[١] ظ، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة وقف.

[٢] الأشعري، أبو الحسن، مقالات الإسلاميين، ص ٤٢.

[٣] النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٨٢.

[٤] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٢٧.



وقد شاع وصفهم بـ(الكلاب الممطورة) لشناعة مذهبهم وفساد قولهم إلى حد جعلهم كالكلب النجس والناشر للنجاسة لمن حوله، ومنشأ إطلاق هذا الوصف عليهم «أن علي بن إسماعيل الميثمي، ويونس بن عبد الرحمن ناظرا بعضهم، فقال له (علي بن إسماعيل) وقد اشتد الكلام بينهم ما أنتم إلا كلاب ممطورة. أراد أنكم أنتم من الجيف؛ لأن الكلاب إذا أصابها المطر فهي أنتم من الجيف، فلزمهم هذا اللقب فهم يعرفون به»^[١].

الواقفة والمهدوية

ارتبطت مسألة الوقف ارتباطاً مباشرةً بعقيدة المهدي، إذ يدعي أصحاب تلك الفرق بأن الموقوف عليه هو المهدي؛ ليرر إنكارهم لما بعده من الأئمة والحجج عليه السلام، وحتى يصححوا معتقدتهم فقد وضعوا أخباراً، وحرّفوا آخر لتصبح معتقدتهم كما ستتطرق لأغلبها.

ويترتب على ذلك دعوى حقيّة مذهبهم، بل ختم الرسالة أو الإمامة — كلّ حسب دعواه — لصاحبهم ودعوى إنقاذ البشرية وصلاحها على يديه بما يكون مجمّعاً لبشارات الأنبياء والمرسلين، ومحققاً لأهداف الرسائل السابقة.

وقد ورد ذكر فرقة الواقفة في أغلب المصادر الأصلية للشيعة الإمامية فضلاً عن غيرهم، حيث أورد الصّقّار والكليني والحميري والصدوقين والنعماني والطوسي وغيرهم الأخبار التي تضمّنت ذكرهم في كتبهم الروائية، كما تعرّض لهم الرجاليون الأوائل من الكشي والبرقي وابن الغضائري والطوسي والنجاشي وغيرهم عند تعرّضهم لرواة الواقفة، وتعرّض لنقد مقولاتهم المتكلّمون كابن قبة الرازي والشيخ المفيد والسيد المرتضى وأضرابهم في مصنفاتهم الكلامية، فضلاً عن إجماع كتب الفرق على ذكرهم من العامة والخاصة، ولعل أهمّها فرق الشيعة للنوبختي (من أعلام القرن الثالث)، والمقالات والفرق لسعد بن عبد الله

[١] المصدر نفسه، ص ٢٧.

الأشعري (٣٠١ هـ) ومقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤٥٦ هـ) وغيرهم. ولكل من هؤلاء الأعلام طرق وأسانيد مختلفة ومتعددة، بل إن مناهجها في قبول الخبر واعتباره مختلفة؛ ولذا يصعب إرجاعها إلى مصدر أو مصدرين أو ثلاثة ليطعن به؛ مما يوجب العلم بثبوت وجود هذه الفرقة ونسبة هذه الدعاوى إليها.

وقد تبني مذهب الوقف مجموعة من الرواة أهمهم: علي بن أبي حمزة البطائني^[١]، وهو رأس الوقف ومبدؤه، وابنه الحسن^[٢]، وزياد بن مروان القندي^[٣]، وعلي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري^[٤]، وأبو سعيد هاشم بن حيّان المكاربي^[٥]، وابنه الحسين^[٦]، والحسن بن محمد بن سماعة الكندي الصيرفي^[٧]، ومحمد بن عبد الله بن غالب أبو عبد الله الأنصاري البزاز^[٨] وموسى بن حمّاد الطيالسي^[٩]، وعبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي المعروف بـ(كرّام)^[١٠]، والحسين بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني^[١١].

[١] لنجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٢٥٠ رقم ٦٠٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٧ رقم ٧٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٧١ رقم ٤٥٠.

[٤] الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ١٥٦ رقم ٣٨٠. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٢٥٥، رقم ٦٦٧.

[٥] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٣٨ رقم ٧٨.

[٦] المصدر نفسه، ص ٣٨ رقم ٧٨.

[٧] المصدر نفسه، ص ٤٠ رقم ٨٤.

[٨] المصدر نفسه، ص ٣٤٠ رقم ٩١٣.

[٩] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٤١٠ رقم ١٠٩٢.

[١٠] الغضائري، أحمد بن الحسين، ص ١١٤ رقم ١٦.

[١١] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ٨٦١ رقم ١١٢١؛ النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ٥٦ رقم ١٢٧.



وأحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار^[١]، وحמיד بن زياد بن حماد الدهقان^[٢]، وزكريا بن محمد أبو عبد الله المؤمن^[٣]، وعبد الله بن جبلة بن حيان^[٤]، وعلي بن عمر الأعرج أبو الحسن الكوفي^[٥]، وعلي بن محمد بن علي السواق^[٦]، وغيرهم.

وهم على أصناف من حيث نسبتهم إلى الواقعة فبعضهم تنسب إليهم مقالة الوقف، وبعضهم يقطع بوقفهم كالطاطري حيث كان شديد العناد في مذهبه، وبعضهم كان من الوجوه والزعماء وبعضهم كان من الأتباع، وبعضهم يروى رجوعه وتوبته. حتى صرح السيد المرتضى: «أن معظم الفقه وجمهوره، بل جميعه، لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقعة، إما أن يكون أصلاً في الخبر أو فرعاً، راوياً عن غيره، ومروياً عنه»^[٧].

وقد صنّف بعضهم الكتب في نصرة معتقدهم والدفاع عنه، ولعل من أبرزها: الصفة في الغيبة على مذاهب الواقعة لعبد الله بن جبلة بن حيان^[٨]، وكتاب الغيبة لعلي بن محمد بن علي^[٩]، والغيبة لعلي بن الحسن الطاطري^[١٠]، وكتاب الصفة في مذهب الواقعة لأحمد بن الحسن القزّاز^[١١]، ونصرة الواقعة لأبي محمد علي

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الرجال، ص ٣٣٢ رقم ٤٩٥٠.

[٢] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ١٣٢ رقم ٣٣٩.

[٣] المصدر نفسه، ١٧٢ رقم ٤٥٣.

[٤] المصدر نفسه، ٢١٦ رقم ٥٦٣.

[٥] المصدر نفسه، ٢٥٦ رقم ٦٧٠.

[٦] المصدر نفسه، ٢٥٩ رقم ٦٧٩، الطوسي، الفهرست، ص ٢٦ رقم ٧٢.

[٧] المرتضى، علي بن الحسين، رسائل المرتضى، ٣/٣١٠.

[٨] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٢١٦ رقم ٥٦٣.

[٩] المصدر نفسه، ٢٥٩ رقم ٦٧٩.

[١٠] الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ١٥٦ رقم ٣٨٠. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ٢٥٥ رقم ٦٦٧.

[١١] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، رقم ١٨٦.

بن أحمد العلويّ الموسوي^[١]، والقائم الصغير للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائي^[٢]، والغيبة للحسن بن محمد بن سماعة الكوفي^[٣] وغيرها.

وبالنظر إلى الكم الكبير من الكتب والروايات يظهر لنا أنّ مذهب الواقعة لا يعتمد على النهج الباطنيّ، بل هو يعتمد التبليغ والتبشير كمسلك عامّ في الترويج لمذهبهم؛ ولذا وقف أمامهم فقهاء الإمامية حتى جرت مناظراتٌ وحواراتٌ أظهرت فساد متبنياتهم، وصُنّف في مواجهة فكرهم الكتب التي أوقفت أنشطتهم، وحدّت منها حتى أفولها واندثارها ومن تلك الكتب: كتاب الردّ على الواقعة لإسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت^[٤]، وكتاب الردّ على الواقعة لحسن بن موسى الخشاب^[٥]، وكتاب الردّ على الواقعة لحسن بن موسى أبي محمد النوبختي^[٦]، وكتاب الردّ على الواقعة للحسين بن علي بن سفيان البزوفري^[٧]، وكتاب الردّ على الواقعة لجعفر بن محمد بن إسحاق بن رباط أبي القاسم البجلي^[٨]، وكتاب الردّ على الواقعة لمحمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة^[٩]، وكتاب الردّ على الواقعة لهارون بن عبد العزيز أبي علي الأراجني^[١٠]، وغيرها كثير.

[١] الطوسيّ، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤١.

[٢] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٣٧ رقم ٧٣.

[٣] المصدر نفسه، ٤١ رقم ٨٤.

[٤] الطوسيّ، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٤٩ رقم ٣٦. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٣٢ رقم ٦٨.

[٥] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٤٢ رقم ٨٥. وذكر الطوسيّ في فهرسته أنّ له كتاباً.

[٦] المصدر نفسه، ص ٦٣ رقم ١٤٨، وذكر الطوسيّ في فهرسته أنّ له كتاباً في الردّ على أصحاب التناسخ والغلاة.

[٧] المصدر نفسه، ص ٦٨ رقم ١٦٢.

[٨] المصدر نفسه، ص ١٢١ رقم ٣١١.

[٩] المصدر نفسه، ص ٣٩٣ رقم ١٠٥٠.

[١٠] المصدر نفسه، ص ٤٣٩ رقم ١١٨٣.



المطلب الثاني: فرق الواقعة وموقفهم من الإمام الرضا عليه السلام

ذكر النوبختي أنَّ الواقعة على فرق أربعٍ من حيث موقفهم من حياة الكاظم عليه السلام^[١]:
الأولى: تزعم أنَّ الكاظم عليه السلام حيٌّ لم يمت، بل لا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، ويملاها كلها عدلاً كما ملئت جوراً، وأنَّ القائم المهديّ. وزعموا أنَّه خرج من الحبس ولم يره أحدٌ نهراً ولم يعلم به، وأرجعوا فكرة إشاعة موته إلى السلطان العباسيَّ وزبائنه حتى يحرفوا الناس عن إمامة الكاظم عليه السلام.

الثانية: تزعم أنَّ القائم المهديّ هو الكاظم عليه السلام، إلاَّ إنه مات ولا تكون الإمامة لغيره حتى يرجع فيقوم ويظهر، وزعموا أنَّه قد رجع بعد موته لكنّه مختفٍ في موضعٍ من المواضع، وهو حيٌّ يأمر وينهى، وأنَّ أصحابه يلقونه ويرونه، وأعتلّوا في ذلك برواياتٍ عن أبيه أنَّه قال: (سُمِّي القائم قائماً؛ لأنّه يقوم بعد ما يموت).

الثالثة: تزعم أنَّه قد مات، وأنَّه القائم، وأنَّ فيه شبهاً من عيسى بن مريم عليه السلام، ولم يرجع بعد استشهاده، بل سيرجع في وقت قيامه فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وأنَّ أباه قال: إنَّ فيه شبهاً من عيسى بن مريم، وأنَّه يُقتل في يدي ولد العباس، وقد قُتل.

الرابعة: انكروا قتله، وقالوا: مات، ورفع الله إليه، وأنَّه يرده عند قيامه.

موقفهم من الرضا عليه السلام

أمّا موقفهم من إمامة الرضا عليه السلام فقد اختلفوا على اتجاهاتٍ بعد اتّفاقهم على مهدوية الكاظم عليه السلام^[٢]:

الأول: توقّفوا على الكاظم عليه السلام، لم يأتَمروا بعده بإمام، ولم يتجاوزوه إلى غيره؛ وبذلك أنكروا إمامة الرضا عليه السلام.

[١] النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٨٠ - ٨١.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٣.

الثاني: أثبتوا الحياة والإمامة للكاظم عليه السلام، ولكنهم جعلوا الأئمة بعده مجرد وسطاء بينه وبين الناس، حيث نفوا الإمامة عن الرضا عليه السلام، وأثبتوا له ولولده الخلافة عن أبيه حتى ظهوره، وإن الأمر والنهي لهم لكونهم خلفاء المهدي.

الثالث: أثبتوا الخلافة عن الكاظم عليه السلام في حال غيبته لمحمد بن بشير، ولهذا أطلق عليهم (البشيرية)، وبعد وفاة محمد انتقلت الخلافة لابنه (سميع)، ولهم مواقف شنيعة من الإمام الرضا والأئمة من ولده عليه السلام تدل على نصبهم وكفرهم، فضلاً عن تبنيهم لآراء الغلاة في الجوانب العملية والعقدية.

الرابع: ذهب قومٌ منهم إلى القول بإمامته بعد الكاظم عليه السلام، لكنهم أنكروها بعد استشهاده ورجعوا عنها، وهم على طائفتين: إحداهما تسمى (المؤلفة) من الشيعة قد كانوا نصروا الحق وقطعوا على إمامة الرضا عليه السلام، واستشهد أبيه عليه السلام، فصدقوا بذلك، فلما استشهد الرضا عليه السلام رجعوا إلى مقالة الوقف، والثانية تسمى (المحدثه) كانوا من أهل الإرجاء وأصحاب الحديث، فدخلوا في القول بإمامة (موسى بن جعفر)، وبعده بإمامة (علي بن موسى)، وصاروا شيعَةً رغبةً في الدنيا، وتصنعاً، فلما استشهد الرضا عليه السلام، رجعوا إلى ما كانوا عليه.

المطلب الثالث: أسباب ودواعي الوقف

إنّ البحث عن جذور الأسباب التي دعت إلى الوقف يستدعي الوقوف على الواقع الإسلامي من النواحي الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لتكوين قراءة موضوعية متكاملة عن ولادة القول بمهدوية الإمام الكاظم عليه السلام في القرن الثاني الهجري.

لقد واجه أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم قمعاً شديداً من السلطة العباسية، وبلغ هذا التضيق ذروته في عهد الإمام الكاظم عليه السلام؛ إذ تسبّب سجنه الطويل في قطع اتصاله بقواعده الشعبية وأتباعه؛ ممّا أحاط مصيره وحياته بغموض كبير، خاصةً



مع عدم الثقة بروايات السلطة الحاكمة؛ فأسهم ذلك في ولادة احتمال عدم موته، أو عدم تقبل فكرة موته، ولا سيما لمن لم يشاهد جثمانه الشريف وتغسيله ودفنه؛ مما فسح المجال للتقول والافتراء من قبل بعض وكلائه وأتباعه عبر التشكيك في وفاته، وإشاعة فكرة غيبته، والتشكيك في صدور النص على الإمام الرضا (ع) رغم تواتره. فضلاً عن أن شدة ارتباط القواعد الشعبية للشيعه بالإمام الكاظم (ع) وتعاطفهم معه، وإشفاقهم عليه؛ أسهم في تقبل فرضيات غير عقلانية بتتعد عن العقيدة الحقّة.

وعند تتبع الأخبار والروايات الواردة في أسباب نشوء هذه الفرقة نجدها ترجع الأمر إلى سببين:

الأول: السرقة

من الثابت تاريخياً وجود أموال كثيرة لدى وكلاء الإمام الكاظم (ع)، كانت تصل إليهم بعناوين مختلفة أهمها الأحماس والهدايا، بل ثبت أيضاً أن بعد استشهاده استبد بعض هؤلاء بالمال الذي عندهم، حتى قال الشيخ الصدوق: «إنّ علي بن أبي حمزة أنكر ذلك — أي الوصية للرضا (ع) — بعد وفاة موسى بن جعفر (ع)، وحبس المال عن الرضا (ع)»^[١]. بل إنّ شيخ الطائفة جعل ذلك سبب الوقف فقال: «وقد روي السبب الذي دعا قومًا إلى القول بالوقف، فروى الثقات: أنّ أوّل من أظهر هذا الاعتقاد علي بن أبي حمزة الباطنيّ، وزياد بن مروان القنديّ، وعثمان بن عيسى الرواسيّ؛ طمعوا في الدنيا، ومالوا إلى حطامها واستمالوا قومًا فبدلوا لهم شيئاً ممّا اختانوه من الأموال، نحو حمزة بن بزيع، وابن المكاريّ، وكرّام الخثعميّ وأمثالهم... وإذا كان أصل هذا المذهب أمثال هؤلاء، كيف يوثق برواياتهم أو يُعوّل عليها؟! وأمّا ما روي من الطعن على رواة الواقعة،

[١] الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا، ٢ / ٣٨ باب نصّ موسى بن جعفر (ع) على ابنه الرضا (ع) بالإمامة والوصية، ح ١٩.

فأكثر من أن يُحصى، وهو موجود في كتب أصحابنا... والطعون على هذه الطائفة أكثر من أن تُحصى لا نطوّل بذكرها الكتاب، فكيف يوثق بروايات هؤلاء القوم وهذه أحوالهم وأقوال السلف الصالح فيهم؟!^[١]

وتوجد روايات كثيرة تصرّح بأنّ سبب الوقف هو الطمع بأموال الخمس التي ائتمنوا عليها، رواها الكشيّ والصدوق والطوسي وغيرهم منها:

١. ما رواه الصدوق الأب بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، قال: «مات أبو الحسن عليه السلام، وليس من قوامه أحدٌ إلّا وعنده المال الكثير؛ فكان ذلك سبب وقوفهم وجحودهم موته، وكان عند زياد القنديّ سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، وكان أحد القوام عثمان بن عيسى وكان يكون بمصر، وكان عنده مالٌ كثيرٌ، وستٌ من الجواري. قال: فبعث إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام فيهن، وفي المال. فكتب اليه: إنّ أباك لم يمت. فكتب إليه: «إنّ أبي قد مات، وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحّت الأخبار بموته»، واحتجّ عليه. فكتب إليه: إنّ لم يكن أبوك مات فليس لك من ذلك شيء، وإنّ كان مات فلم يأمرني بدفع شيءٍ إليك، وقد اعتقت الجواري وتزوجتهن»^[٢].

٢. ما رواه الصدوق بسنده عن يونس بن عبد الرحمن قال: «مات أبو إبراهيم عليه السلام، وليس من قوامه أحدٌ إلّا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقوفهم وجحودهم موته، طمعاً في الأموال؛ كان عند زياد بن مروان القنديّ سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار. فلما رأيت ذلك وتبيّنت الحقّ وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا عليه السلام ما علمت، تكلّمت ودعوت الناس إليه، فبعثنا إليّ وقالوا: ما يدعوك إلى هذا؟ إنّ كنت تريد المال فنحن نغنيك. وضمنا لي عشرة آلاف دينار،

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٥ - ٦٠.

[٢] الصدوق، علي بن الحسين، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ٧٥ باب السبب الذي من أجله قيل بالوقف ح ٦٦؛ الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ص ٤١٠ رق ٧٥٩.



وقالا لي: كُفَّ. فأبيت، وقلت لهما: إنّا روينا عن الصادقين عليه السلام أنّهم قالوا: «إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الايمان»، وما كنت لأدع الجهاد وأمر الله على كلّ حال، فناصراني وأضمر لي العداوة»^[١].

٣. وروى أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، عن محمد بن أحمد بن نصر التيمي قال: «سمعت حرب بن الحسن الطحّان يحدث يحيى بن الحسن العلويّ: أنّ يحيى بن المساور قال: حضرت جماعة من الشيعة، وكان فيهم علي بن أبي حمزة فسمعتة يقول: دخل علي بن يقطين على أبي الحسن موسى عليه السلام فسأله عن أشياء فأجابه. ثم قال: أبو الحسن عليه السلام: «يا علي صاحبك يقتلني»، فبكى علي بن يقطين وقال: يا سيدي وأنا معه؟ قال: «لا يا علي لا تكون معه ولا تشهد قتلي»، قال علي: فمن لنا بعدك يا سيدي؟ فقال: «علي ابني هذا هو خير من أخلف بعدي، هو مني بمنزلة أبي، هو لشيعتي عنده علم ما يحتاجون إليه، سيد في الدنيا وسيد في الآخرة، وإنه لمن المقربين». فقال يحيى بن الحسن لحرب: فما حمل علي بن أبي حمزة على أن برئ منه وحسده؟ قال: سألت يحيى بن المساور عن ذلك فقال: حملة ما كان عنده من ماله الذي اقتطعه ليشقيه الله في الدنيا والآخرة، ثم دخل بعض بني هاشم وانقطع الحديث»^[٢].

وروى الكشيّ بسنده عن أبي القاسم الحسين بن محمد بن عمر بن يزيد، عن عمّه، قال: «كان بدأ الواقعة أنّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثة زكاة أموالهم، وما كان يجب عليهم فيها، فحملوا إلى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفة أحدهما حيّان السراج، والآخر كان معه، وكان موسى عليه السلام في الحبس، فاتّخذا بذلك دوراً، وعقدا العقود، واشترى الغلات. فلما مات موسى عليه السلام، وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته، وأدّعا في الشيعة أنّه لا يموت؛ لأنّه هو القائم؛ فاعتمدت عليه

[١] الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا، ٢/ ١٠٣ ح ٢؛ الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٥ - ٥٦.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٦ - ٥٧.

طائفة من الشيعة وانتشر قولهما في الناس، حتى كان عند موتهما أوصيا بدفع ذلك المال الى ورثة موسى عليه السلام، واستبان للشيعة أنهما قالا ذلك حرصاً على المال^[١].

فحبهم للمال سلب منهم التوفيق والإيمان، وأوقعهم في رذائل الأخلاق من الكذب والحسد والمحاربة لإمام زمانهم؛ فأوجب ذلك شقائهم وهلاكهم.

الثاني: الشبهة

توجد أخبار تؤكّد على حصول شبهة واختلال عند بعض الوكلاء؛ نتيجة لاعتمادهم على فهم خاطئ لظهور بعض الأخبار ممّا أوقعهم في مخالفة الإمام المعصوم عليه السلام منها ما نقله الحميري بسنده من مكاتبة الإمام الرضا عليه السلام لابن أبي نصر التي تُبرأ ساحة البطائني من تهمة السرقة، وهي ما رواه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: ... وقال أبو جعفر عليه السلام: «أما ابن السراج فإنما دعاه إلى مخالفتنا والخروج عن أمرنا، أنّه عدا على مال لأبي الحسن (صلوات الله عليه) عظيم، فاقتطعه في حياة أبي الحسن، وكابرني عليه وأبى أن يدفعه، والناس كلّهم مسلمون مجتمعون على تسليمهم الأشياء كلّها إليّ، فلما حدث ما حدث من هلاك أبي الحسن (صلوات الله عليه) اغتتم فراق علي بن أبي حمزة وأصحابه إياي، وتعلّل، ولعمري ما به من علة إلا اقتطاعه المال وذهابه به. وأمّا ابن أبي حمزة فإنّه رجلٌ تأوّل تأويلاً لم يُحسنه، ولم يؤت علمه، فألقاه إلى الناس فلجّ فيه، وكره إكذاب نفسه في إبطال قوله بأحاديث تأوّلها، ولم يُحسن تأويلها، ولم يؤت علمها، ورأى أنّه إذا لم يصدق آبائي بذلك، لم يدر لعلّ ما خبر عنه مثل السفيناني وغيره أنّه كائنٌ لا يكون منه شيء، وقال لهم: ليس يسقط قول آبائه بشيء، ولعمري ما يسقط قول آبائي شيء، ولكن قصر علمه عن غايات ذلك وحقائقه، فصار فتنةً له، وشبهه عليه، وفرّ من أمرٍ فوقه فيه»^[٢].

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ٤٦٠ رقم ٨٧١.

[٢] الحميري، عبد الله بن جعفر، قرب الإسناد، ٣٥١ - ٣٥٢ ح ١٢٦٠



إذ فصل بين سبب وقف ابن السراج الذي يرجع إلى سرقة المال، وبين سبب وقف البطائني الذي أرجعه إلى سوء فهمه لبعض الأخبار؛ ليكشف عن وقوع بعضهم في الشبهة؛ إذ القسمة مانعة من الشركة. والذي يؤكد ذلك رجوع بعضهم إلى الحق لما استبان وظهر، مما يكشف عن صفاء سريرتهم وطهارة باطنهم.

لكن استمرار البطائني في عناده وغيته أخرجه من دائرة الشبهة إلى دائرة العناد والجحود؛ لكون الرضا عليه السلام قد أقام عليه الحجّة وأثبت فساد تأوله لبعض الأخبار.

والتحقيق: هو تعدّد مناشئ الوقف؛ إذ لا يبعد حصول بعضه نتيجةً للطمع بالمال وهو الراجح بالنسبة لرؤوس الواقعة وكبارهم؛ لثبوت أخباره، وشهرتها المعتمدة بشهادة المتقدمين من الأصحاب، مما يؤكد وجود حركة عقديّة وسياسيّة عملت على تكذيب الإمام والكذب عليه؛ لأجل المال والجاه والسلطة وغيرها من المصالح الدنيويّة ودفع الرشا إلى الأصحاب لدفعهم عن الإيمان بالرضا عليه السلام.

وحصول الآخر نتيجةً لطروء شبهة، وهم بين متعصّب لاستحكامها، وبين من رجع إلى الحق بمجرد زوالها؛ إذ رجع كثيرٌ من الواقعة إلى الحق، ومنهم:

١. عبيد الله بن أبي زيد الأنباري، قال عنه النجاشي: «شيخ من أصحابنا، يكنى أبا طالب، ثقةٌ في الحديث، عالمٌ به، كان قديمًا من الواقعة. قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله قال أبو غالب الزراري كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفًا مختلطًا بالواقفة، ثم عاد إلى الإمامة وجفاه أصحابنا، وكان حسن العبادة والخشوع. وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول ما رأيت رجلاً كان أحسن عبادةً، ولا أبين زهادةً، ولا أنظف ثوبًا، ولا أكثر تحليًا من أبي طالب...»^[١].

٢. الحسن بن علي الوشاء، حيث ذكر الطوسي إنه كان يقول بالوقف ثم رجع عنه وقطع بإمامة الرضا عليه السلام^[٢].

[١] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ٢٣٢ - ٢٣٣ رقم ٦١٧.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٦١.

٣. عثمان بن عيسى الرواسي، ذكر الكشي والنجاشي عن النصر بن الصباح: «أنَّ عثمان بن عيسى كان واقفياً، وكان وكيل أبي الحسن موسى عليه السلام، وفي يده مالٌ فسخط عليه الرضا عليه السلام. قال: ثم تاب عثمان وبعث إليه بالمال، وكان شيخاً عمراً ستين سنة، وكان يروي عن أبي حمزة الثمالي، ولا يهتمون عثمان بن عيسى»^[١].

٤. رجوع أكثر الواقفة من أصحاب الكاظم عليه السلام الذين حصلت لهم شبهة، ولم تكن لهم أطماع في الدنيا، يقول الطوسي: «ولأجلها رجع جماعة من القول بالوقف مثل: عبد الرحمن بن الحجاج، ورفاعة بن موسى، ويونس بن يعقوب، وجميل بن دراج، وحماد بن عيسى وغيرهم، وهؤلاء من أصحاب أبيه الذين شكوا فيه ثم رجعوا. وكذلك من كان في عصره، مثل: أحمد بن محمد بن أبي نصر، والحسن بن علي الوشاء وغيرهم ممن كان قال بالوقف، فالتزموا الحجة، وقالوا بإمامته وإمامة من بعده من ولده»^[٢]، والذي يبدو لي أنَّ إطلاق عبارة (رجوع الأصحاب) فيها تسامح؛ إذ إنَّ طريقة الأصحاب من الإمامية في الإيمان بالإمام هي عدم الاقتصار على النص، بل لا بدَّ من الاختبار ليحصل القطع واليقين؛ ولذا لم يحصل لهم الإيمان بالوقف حقيقة حتى يقال عنهم رجعوا، بل إنَّهم في حال تحرٍ وتحقيقٍ ولا سيما أنَّ كثيراً منهم بعيدون عن محلِّ وجود الإمام اللاحق، فتأمل.

المطلب الرابع: روايات في إبطال الوقف

لم يحتج لإثبات بطلان مذهب الواقفة إلَّا بإثبات شهادة الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام وموته، وهو قد ثبت بالتواتر على نحو شهده الناس وعانوا موته ودفنه ببغداد، وقد شهد بذلك أهله وذريته، وهم أدري الناس بحاله وأقرب الناس إليه، فضلاً عن عدم انطباق اسم المهدي وصفته الواردة في الأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله على الكاظم عليه السلام.

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ١١٧. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٨١٧.

[٢] ظ، الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٧١.



ولشدة أثر (فتنة الواقعة) على الشيعة وخطورة دعواهم في شق عصا المؤمنين؛ حذر أئمة أهل البيت عليه السلام في روايات مستفيضة تبلغ حد التواتر الإجمالي منهم على نحو الإشارة أو التصريح، ويبنوا بطلان دعواهم، نذكر منها طوائف عدة:

الطائفة الأولى: ما ورد عن الصادقين عليه السلام

ما رواه الكشي بسنده عن حمزة الزيات، قال: «سمعت حمران بن أعين يقول: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أَمِنْ شِيعَتِكُمْ أَنَا؟ قال: أي والله في الدنيا والآخرة، وما أحدٌ من شيعتنا إلا وهو مكتوبٌ عندنا اسمه واسم أبيه إلا من يتولّى منهم عَنَّا. قال: قلت: جعلت فداك أو من شيعتكم من يتولّى عنكم بعد المعرفة؟ قال: يا حمران نعم، وأنت لا تدريهم. قال حمزة: فتناظرنا في هذا الحديث، فكتبنا به إلى الرضا عليه السلام نسأله عَمَّن استثنى به أبو جعفر؟ فكتب هم الواقعة على موسى بن جعفر عليه السلام» [١].

وما رواه أيضاً بسنده عن ابن أبي يعفور، قال: «كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل موسى عليه السلام فجلس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا ابن أبي يعفور، هذا خير ولدي وأحبهم إليّ، غير أنّ الله (عزّ وجلّ) يُضِلُّ به قومًا من شيعتنا، فاعلم أنّهم قومٌ لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم ولهم عذابٌ أليم. قلت: جعلت فداك قد أرغبت قلبي عن هؤلاء، قال: يضلُّ به قومٌ من شيعتنا بعد موته جزعًا عليه فيقولون لم يمّت، وينكرون الأئمة من بعده ويدعون الشيعة إلى ضلالهم، وفي ذلك إبطالٌ لحقوقنا وهدم دين الله، يا ابن أبي يعفور، فالله ورسوله منهم بريء، ونحن منهم براء» [٢].

وما رواه أيضاً بسنده عن الحكم ابن عيص قال: «دخلتُ مع خالي سليمان بن خالد على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: يا سليمان من هذا الغلام؟ فقال: ابن اختي،

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ٤٦٣ ح ٨٨٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٦٢ — ٤٦٣ ح ٨٨١.

فقال: هل يعرف هذا الامر؟ فقال: نعم، فقال: الحمد لله الذي لم يخلقه شيطاناً. ثم قال: يا سليمان عوذ بالله ولذلك من فتنة شيعتنا، فقلت: جعلت فداك وما تلك الفتنة؟ قال: إنكارهم الأئمة، وغرضهم على ابني موسى ﷺ؛ قال: ينكرون موته ويزعمون أن لا إمام بعده أولئك شر الخلق»^[١].

وما رواه أيضاً بسنده عمر بن يزيد، قال: «دخلتُ على أبي عبد الله ﷺ فحدثني ملياً في فضائل الشيعة. ثم قال: إن من الشيعة بعدنا من هم شر من النُّصَّاب، قلت: جعلت فداك أليس يتحلون حبكم ويتولونكم ويتبرؤن من عدوكم؟ قال: نعم، قال، قلت: جعلت فداك بين لنا نعرفهم فعلنا منهم قال: كلا يا عمر، ما أنت منهم إنما هم قومٌ يفتنون بزيد، ويفتنون بموسى ﷺ»^[٢].

الطائفة الثانية: ما روي عن الإمام الكاظم ﷺ

ما رواه الكشي بسنده عن علي بن جعفر عليه السلام قال: «جاء رجلٌ إلى أخي ﷺ فقال له: جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟ فقال: أما إنهم يفتنون بعد موتي فيقولون هو القائم، وما القائم إلا بعدي بسنين»^[٣].

ما رواه الكليني بسنده عن ابن سنان قال: «دخلت على أبي الحسن موسى ﷺ من قبل أن يقدم العراق بسنة وعلي ابنه جالسٌ بين يديه، فنظر إليّ فقال: يا محمد أما إنّه سيكون في هذه السنة حركة، فلا تجزع لذلك، قال: قلت: وما يكون جعلت فداك؟ فقد أقلقني ما ذكرت فقال: أصير إلى الطاغية، أما إنّه لا يبداني منه سوء ومن الذي يكون بعده، قال: قلت: وما يكون جعلت فداك؟ قال: يُضِلّ الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء، قال: قلت: وما ذاك جعلت فداك؟ قال: مَنْ ظلمَ ابني هذا حقّه وجحد إمامته من بعدي كان كمن ظلمَ علي بن أبي

[١] المصدر نفسه، ٤٥٩ رقم ٨٦٦.

[٢] المصدر نفسه، ٤٥٩ — ٤٦٠ رقم ٨٦٩

[٣] المصدر نفسه، ٤٦٠ رقم ٨٧٠.



طالب حقّه وجحدّه إمامته بعد رسول الله ﷺ، قال: قلت: والله لئن مدّ الله لي في العمر لأسلمن له حقّه، ولأقرّن له بإمامته، قال: صدقت يا محمّد، يمدّ الله في عمرك وتسلم له حقّه وتقرّر له بإمامته من يكون من بعده، قال: قلت: ومن ذاك؟ قال محمّد ابنه، قال: قلت: له الرضا والتسليم»^[١].

الطائفة الثالثة: ما ورد عن الرضا عليه السلام

ما رواه الكشيّ بسنده عن محمّد بن الفضيل قال: «قلت للرضا عليه السلام: جُعِلَتْ فداك ما حال قوم قد وقفوا على أبيك موسى عليه السلام؟ فقال: لعنهم الله ما أشدّ كذبهم! أما إنهم يزعمون أنّي عقيم، وينكرون من يلي هذا الأمر من ولدي»^[٢].

ما رواه أيضاً بسنده عن عمر بن فرات، قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الواقعة؟ قال: يعيشون حيارى ويموتون زنادقة»^[٣].

ما رواه أيضاً بسنده عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «ذكرت الممطورة وشكّهم، فقال: يعيشون ما عاشوا على شكّ، ثم يموتون زنادقة»^[٤].

الطائفة الرابعة: ما ورد عن الجواد عليه السلام

ما رواه الكشيّ بسنده محمّد بن رجا الحنّاط، عن محمّد بن علي الرضا عليه السلام أنّه قال: «الواقفة هم حمير الشيعة، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾»^[٥].

[١] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٣١٩ / ١، باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن الرضا عليه السلام ح ١٦؛ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد، ٢٥٣ / ٢؛ الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٣٤ - ٣٥.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ٤٥٩ رقم ٨٦٨

[٣] المصدر نفسه، ٤٦١ رقم ٨٧٦

[٤] المصدر نفسه، ٤٦١ رقم ٨٧٨.

[٥] المصدر نفسه، ٤٦٠ رقم ٨٧٢

ما راه أيضاً عن أبي علي الفارسي قال: «حكى منصور عن الصادق محمد بن علي الرضا عليه السلام: أَنَّ الزَيْدِيَّةَ وَالْوَاقِفَةَ وَالنُّصَابَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ»^[١]. وما رواه أيضاً بسنده عن ابن أبي عمير، عَمَّنْ حَدَّثَهُ قَالَ، قَالَ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الرِّضَا عليه السلام عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾، قَالَ: نَزَلَتْ فِي النُّصَابِ وَالزَيْدِيَّةِ وَالْوَاقِفَةِ مِنَ النُّصَابِ»^[٢].

الطائفة الخامسة: ما ورد عن الإمام الهادي عليه السلام

روى ابن شهر آشوب عن صالح بن الحكم بياع السابري قال: «كُنْتُ وَاقِفِيًّا فَلَمَّا أَخْبَرَنِي حَاجِبُ الْمَتَوَكَّلِ بِذَلِكَ أَقْبَلْتُ أَسْتَهْزِئُ بِهِ، إِذْ خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ فَتَبَسَّمَ فِي وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: يَا صَالِحُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي سُلَيْمَانَ: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾، وَنَبِيَّكَ وَأَوْصِيَاءَ نَبِيِّكَ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا انْسَلَّ مِنْ قَلْبِي الضَّلَالَةُ فَتَرَكْتُ الْوَقْفَ»^[٣].

وروى أيضاً عن أبي الحسين سعيد بن سهل البصري المعروف بالملاح قال: «دَلَّنِي أَبُو الْحَسَنِ وَكُنْتُ وَاقِفِيًّا، فَقَالَ لِي: إِلَى كَمْ هَذِهِ النُّومَةُ؟ أَمَا لَكَ أَنْ تَتَبَّهَ مِنْهَا؟! فَقَدَحَ فِي قَلْبِي شَيْئًا وَغَشِيَ عَلَيَّ، وَتَبَعْتُ الْحَقَّ»^[٤].

الطائفة السادسة: ما ورد عن العسكري عليه السلام

ما رواه الكشي بسنده عن إبراهيم بن عقبة، قال: «كُتِبَتْ إِلَيَّ الْعَسْكَرِيُّ عليه السلام: جَعَلْتَ فِدَاكَ قَدْ عَرَفْتَ هَؤُلَاءِ الْمَمْطُورَةَ فَأَقْنَتْ عَلَيْهِمْ فِي صَلَاتِي؟ قَالَ: نَعَمْ أَقْنَتْ

[١] المصدر نفسه، ٤٦١ رقم ٨٧٣.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ٤٦١ رقم ٨٧٤.

[٣] المازندراني، محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ٤/٤٠٧.

[٤] المصدر نفسه، ٤/٤٠٧.



عليهم في صلاتك»^[١]. وغيرها من الأخبار الكثيرة التي تحذر منهم، وتنبه إلى خطر اعتقاداتهم، إذ إن إنكار أحد الأئمة عليهم السلام مساوق لإنكارهم جميعاً على حدّ قوله تعالى: ﴿أَفْتَوْمُنُونِ بَعْضَ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^[٢].

المطلب الخامس : أدلة دعوى المهدوية للإمام الكاظم عليه السلام ومناقشتها

ارتبطت مسألة الوقف بالإمامة والمهدوية ارتباطاً محورياً؛ إذ يوجد ترابطٌ طوليٌّ ضمن سلسلة مترابطة بين الآباء والأبناء لها مبدأً ومنتهى في العقيدة الإسلامية الحقّة، وقد ذهب بعض الفرق إلى قطع هذه السلسلة بادّعاء المهدوية، وانتهاء الإمامة بأحد الأئمة الأطهار أو السادة من ذراريهم، فتولدت فرقٌ عدّة تأخذ وصف الواقعة. غير أنّ أشهرها وأبرزها هم الواقفون على الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، الذين ينصرف الذهن إليهم إذا ذكر لفظ الواقعة مجرداً.

وعند تتبع المصادر المعتمدة للفرق والمذاهب نجد أنّ الواقعة قد استندوا في إثبات زعمهم إلى مجموعة من الأخبار التي تثبت المهدوية للكاظم عليه السلام، وقد نقل النوبختي ذلك بقوله: «وزعموا أنّه خرج من الحبس ولم يره أحدٌ نهاراً، ولم يُعلم به، وأنّ السلطان وأصحابه ادّعوا موته، وموهوا على الناس، وكذبوا، وأنّه غاب عن الناس واختفى، ورووا في ذلك روايات عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام أنّه قال: «وَالْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ فَإِنْ يَدْهَدَهُ رَأْسُهُ عَلَيْكُمْ مِنْ جَبَلٍ فَلَا تُصَدِّقُوا فَإِنَّهُ الْقَائِمُ».... واعتلّوا في ذلك بروايات عن أبيه أنّه قال: «سُمِّيَ الْقَائِمُ قَائِماً؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ بَعْدَ مَا يَمُوتُ».... وأنّ أباه قال: «إِنَّ فِيهِ شَبْهاً مِنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، وَإِنَّهُ يُقْتَلُ فِي يَدَي وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَقَدْ قُتِلَ»^[٣]، وكما شهد الطوسي بذلك في قوله عند استعراضه لتلك

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ص ٤٦١ رقم ٨٧٥.

[٢] البقرة/ ٨٥.

[٣] النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٨٠ — ٨١.

الأخبار ومناقشتها: «فإن قيل: كيف تعولون على هذه الأخبار وتدعون العلم بموته، والواقفة تروي أخباراً كثيرةً تتضمن أنه لم يموت، وأنه القائم المشار إليه، موجودة في كتبهم وكتب أصحابكم، فكيف تجمعون بينها؟ وكيف تدعون العلم بموته مع ذلك؟ قلنا: لم نذكر هذه الأخبار إلا على جهة الاستظهار والتبرع، لا لأننا احتجنا إليها في العلم بموته؛ لأن العلم بموته حاصل لا يشك فيه كالعلم بموت آبائه عليهم السلام، والمشكك في موته كالمشكك في موتهم، وموت كل من علمنا بموته. وإنما استظهرنا بإيراد هذه الأخبار تأكيداً لهذا العلم، كما نروي أخباراً كثيرةً فيما نعلم بالعقل والشرع وظاهر القرآن والاجماع وغير ذلك، فنذكر في ذلك أخباراً على وجه التأكيد. فأما ما ترويه الواقفة فكلها أخبار آحاد لا يعضدها حجة، ولا يمكن ادعاء العلم بصحتها، ومع هذا فالرواة لها مطعون عليهم، لا يوثق بقولهم ورواياتهم، وبعد هذا كله فهي متأولة»^[١].

بيد إن هذه الأخبار مع غض النظر عن صحة صدورها مخالفةٌ للوجدان، فالعلم بموت الإمام الكاظم عليه السلام واستشهاده دراية، وقد شهد جنازته جل أصحابه وكبار وجهاء بغداد بنحو تواتر أمرها، فما يُنقل من نفي موته من أخبارٍ لا يُعبأ بها؛ لأن الرواية لا تعارض الدراية؛ ولذا يقول ابن قبة الرازي - من أعلام القرن الثالث -: «وأما الواقفة على موسى عليه السلام فسيبيلهم سبيل الواقفة على أبي عبد الله عليه السلام، ونحن فلم نشاهد موت أحد من السلف وإنما صح موتهم عندنا بالخبر، فإن وقف واقفٌ على بعضهم سألناه الفصل بينه وبين من وقف على سائرهم، وهذا ما لا حيلة لهم فيه»^[٢].

ومع ذلك سوف نستعرض أهم هذه الأخبار التي نقلها الشيخ الطوسي للرد عليها وبيان ضعفها. وهي إما مروية عن غير المعصوم عليه السلام، فلا يُعبأ بها لعدم حجيتها. وإما مروية عن المعصوم عليه السلام، وهي إما ضعيفة السند فليست بحجة أو

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٣.

[٢] الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ١٧٠/١.



صحيحة، وهذه إما أجنبية الدلالة على المطلوب، وإما مجملة، وكلاهما لا يصح الاستناد إليهما في الاستدلال على الحقائق العقديّة.

ويمكن تقسيمها على طوائف:

الطائفة الأولى: الأخبار التي تنفي موته

١. ما رواه الموسويّ بسنده عن علي بن أبي حمزة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «من جاءك فقال لك: إنّه مرض ابني هذا، وأغمضه وغسله ووضعهُ في لحده، ونفضَ يده من تراب قبره، فلا تصدّقه»^[١].

٢. وما رواه بسنده عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «قال لي: يا عليّ، من أخبرك أنّه مرّضني وغمّضني وغسلني ووضعني في لحدي ونفض يده من تراب قبري فلا تصدّقه»^[٢]. قال الطوسي: «فهذا الخبر: رواه ابن أبي حمزة وهو مطعونٌ عليه، وهو واقفي...»^[٣]. وقد تعرّضت لبيان حال البطائنيّ مفصّلاً، وتوصّلت إلى الحكم بضعفه حال انحرافه^[٤]. ثم ناقش في دلالتها وأعطى احتمالاً مغايراً لما استظهره الواقعة حيث قال: «على أنّه لا يمتنع أن يكون المراد به الردّ على من ربما يدّعي أنّه تولّى تمرّضه وغسله، ويكون في ذلك كاذباً؛ لأنّه مرض في الحبس، ولم يصل إليه من يفعل ذلك وتولّى بعض مواليه - على ما قدمناه - غسله، وعند قومٍ من أصحابنا تولّاه ابنه. فيكون قصد البيان عن بطلان قول من يدّعي ذلك»^[٥] وإذا تعدد الاحتمال بطل الاستدلال.

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٦.

[٤] ظ، المقدس الغريفي، زين العابدين، علي بن أبي حمزة البطائنيّ دراسة رجاليّة بين التوثيق والتضعيف، بحث منشور في مجلة العميد المحكمة العدد (٥١) ص ١٣٥.

[٥] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٦.

٣. روى الموسوي بسنده عن عبد الله الكاهلي، أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن جاءكم من يخبركم بأنه مرض ابني هذا، وهو شهده وهو أغمضه وغسله، وأدرجه في أكفانه، وصلى عليه ووضعه في قبره وهو حثا عليه التراب، فلا تصدّقه، ولا بد من أن يكون ذا. فقال له محمد بن زياد التميمي - وكان حاضر الكلام بمكة -: يا أبا يحيى هذه والله فتنة عظيمة، فقال له الكاهلي: فسهم الله فيه أعظم، يغيب عنهم شيخ ويأتيهم شاب فيه سنة من يونس»^[١]، والرواية ساقطة سنداً؛ لجهالة بحر بن زياد.

ويرى الطوسي أنّ دلالة الخبر لا تعدو أن تكون «أكثر من تكذيب من يدّعي أنّه فعل ذلك وتولّاه، لعلمه أنّه ربّما ادّعى ذلك من هو كاذب؛ لأنّه لم يتولّ أمره إلّا ابنه عند قوم أو مولاة على المشهور. فأما غير ذلك، فمن ادّعاها كان كاذباً. وأما ظهور صاحب هذا الأمر فلعمري يكون في صورة شاب، ويظنّ قوم أنّه شاخ؛ لأنّه في سنّ شيخٍ قد هرم»^[٢].

والذي يظهر لي أنّ مبدأ هذه الدعوى كان إشاعة عباسيّة لوقف سلسلة الإمامة، وعدم انتقالها إلى الإمام الرضا عليه السلام، ولعلّ الشاهد عليه هو النداء الصادر من الشرطة: «هذا الذي تزعم الرافضة أنّه حيّ لا يموت، مات حتف أنفه»^[٣]. ثم تمسّك بها بعض الواقفة لتبرير موقفهم.

الطائفة الثانية: الأخبار المصرّحة بمهدويّة الكاظم عليه السلام

١. روى الموسويّ بسنده عن محمد بن مروان، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رجل: جعلت فداك إنهم يروون أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال بالكوفة على المنبر: لو لم يبق من الدنيا إلّا يومٌ لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلاً مثي، يملأها

[١] المصدر نفسه، ٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ٥٩.

[٣] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٢٣.



قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً. فقال أبو جعفر عليه السلام: نعم قال: فأنت هو؟ فقال: لا ذاك سُمِّيَ فalc البحر»^[١]. وهي ظاهرة في تحديد صفة المهدي بالكاظم عليه السلام. والرواية ساقطة سنداً لجهالة بحر بن زياد، فضلاً عن انقطاعها.

والملاحظ من خلال تتبع المنقولات عن الواقعة هو التحريف في نقل الأخبار تارةً أو التدليس أخرى، حيث إنهم ينقلون الحقّ مع حذف أو إضافة بما يوهم صدق دعواهم، إذ إنه روي في صحاح الأخبار أنَّ القائم له شبه بالنبي موسى عليه السلام لكن ليس من جهة الاسم بل في خفاء الولادة والغيبة، فحرفوا ذلك ليتناسب مع صدق دعواهم.

كما إنه لو سلّم صدور هذا الخبر فإن مقتضى وظيفة الإمام عليه السلام في كل عصر هو القيام بوظائف السلطان ومحاربة وجوه الظلم والجور بما يتمكّن، وهذا وجه اشتراك بين جميع الأئمة عليهم السلام؛ ولذا صحّ تطبيق ذلك على الإمام الكاظم عليه السلام وغيره، غاية الأمر اتّسع سلطة الإمامة في عصر الكاظم عليه السلام ونفوذ في البلاد الإسلامية على الرغم من حسبه والتضييق عليه.

فإذا قيل: لو كان هذا التوجيه صحيحاً لما صحّ للباقر عليه السلام أن ينفيه عن نفسه؟ كان الجواب: بأنّ النفي صدر تقيّةً، وبذلك صرّح الطوسي: «فالوجه فيه: بعد كونه خبراً واحداً إن لسمي فalc البحر أن يقوم بالأمر ويملاها قسطاً وعدلاً إن مُكّن من ذلك، وإنّما نفاه عن نفسه تقيّةً من سلطان الوقت لا نفي استحقاقه للإمامة»^[٢].

٢. روى الموسوي بسنده الحسن بن هارون قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ابني هذا - يعني أبا الحسن عليه السلام - هو القائم، وهو من المحتوم، وهو الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً»^[٣]. والرواية ساقطة سنداً لجهالة رواتها فضلاً عن

[١] المصدر نفسه، ص ٤٦.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤٨.

وقفهم، وقد ذكر الطوسي أنّ جعفر بن سماعة واقفي^[١]. ودلالته لا تخلو من غرابة، وهو مخالف للمقطوع من الأخبار في جهات عدّة سنيها لاحقاً، ويمكن توجيهه بأنّ المحتوم هو ثبوت إمامته فلا تخضع للبداء؛ إذ إنّ مصاديق الأئمة عليهم السلام لا يشملهم التغيير والتبديل.

٣. روى الموسويّ بسنده عن عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من المحتوم أنّ ابني هذا قائم هذه الأمة، وصاحب السيف. وأشار بيده إلى أبي الحسن عليه السلام»^[٢]. وتطبيق مثل هذه الأوصاف يكذبها الوجدان، إذ لم يظهر للإمام عليه السلام قياماً بالسيف طوال حياته حتى استشهاده؛ وهذا من شواهد كذبها.

الطائفة الثالثة: الأخبار المصرّحة باسم أمّه

روى الموسويّ بسنده عن إسماعيل بن منصور الزباليّ قال: سمعت شيخاً بأذرعات - قد أتت عليه عشرون ومائة سنة - قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول على منبر الكوفة: «كأنّي بابن حميدة قد ملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً. فقام إليه رجلٌ فقال: أهو منك أو من غيرك؟ فقال: لا، بل هو رجلٌ مني»^[٣].

وروى أيضاً عن روى بقباقه - أخو بنين الصيرفي - قال: حدّثني الاصطخري أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كأنّي بابن حميدة على أعوادها، قد دانت له شرق الأرض وغربها»^[٤].

وكلا الخبرين ساقطٌ سنداً؛ فأما الأول لجهالة رواته فضلاً عن إرساله، وأما الثاني لجهالة رواته؛ لذا يُحتمل قوياً وضعها وكذبها.

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، ص ٣٣٤، رقم ٤٩٦٩، النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ١٢٠، رقم ٣٠٥.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٢.

[٤] المصدر نفسه، ص ٥٣.



ويرى الطوسي أنّ دلالة - لو سلّمنا بصدوره - لا تخرج عن كونه المهديّ من ولد حميدة عليها السلام، كالقول إنّ من ولد فاطمة عليها السلام، فيقول: «فالوجه فيه: أنّ صاحب هذا الأمر يكون من ولد حميدة، وهي أم موسى بن جعفر عليه السلام، كما يقال: يكون من ولد فاطمة عليها السلام، وليس فيه أنّه يكون منها لصلبها دون نسلها، كما لا يكون كذلك إذا نُسب إلى فاطمة عليها السلام، وكما لا يلزم (أن يكون) ولده لصلبه وإن قال: إنّ يكون مني، بل يكفي أن يكون من نسله»^[١]. وتخصيص السيّد حميدة بالذكر إمّا لبيان شرفها وأنّ نسل الأئمة من ولدها، وإمّا لدفع شبهة ثبوت الإمامة في غير نسلها؛ فكان ذكرها أحد الوسائل الاحترازية لإبطال دعوى الفرق المنحرفة من الزيدية والإسماعيلية والفتحية ونحوها.

الطائفة الرابعة: الأخبار المصرّحة بأنّه القائم

١. روى الموسويّ بسنده عن يزيد الصائغ قال: «لَمَّا وُلِدَ لأبي عبد الله عليه السلام أبو الحسن عليه السلام، عملت له أوضاحاً وأهديتها إليه، فلما أتيت أبا عبد الله عليه السلام بها قال لي: يا يزيد أهديتها والله لقائم آل محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)»^[٢].

والخبر ساقطٌ سنداً؛ لضعف يزيد الصائغ، إذ عدّه الفضل بن شاذان في بعض كتبه من الكذابين المشهورين^[٣]، فضلاً عن جهالة علي بن خلف الأنماطي؛ ولذا صرّح الطوسيّ بأنّ رجال السند غير معروفين^[٤]. وأمّا دلالة فهي أجنبية عن الموضوع؛ إذ إنّ كلّ إمامٍ يعدّ قائماً بالأمر بعد أبيه؛ ولذا أراد الصادق عليه السلام بذلك بيان الخليفة بعده وتشخيص مصداق القائم بعده بلا فصل.

٢. ذكر الموسويّ: وحديثي حنان بن سدير قال: «كان أبي جالساً وعنده عبد

[١] المصدر نفسه، ص ٥٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٤.

[٣] الحلي، الحسن بن علي بن داود، رجال ابن داود، ص ٢٧٤، رقم ٤٦٩.

[٤] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٤.

الله بن سليمان الصيرفيّ، وأبو المراهف، وسالم الأشل، فقال عبد الله بن سليمان لأبي: يا أبا الفضل أعلمت أنّه ولد لأبي عبد الله ﷺ غلام فسمّاه فلاناً؟ - يسمّيه باسمه - . فقال سالم: إنّ هذا لحقّ، فقال عبد الله: نعم فقال سالم: والله لأن يكون حقّاً أحبّ إليّ من أن أنقلب إلى أهلي بخمس مائة دينار، وإنّي محتاجٌ إلى خمسة دراهم أعود بها على نفسي وعيالي. فقال له عبد الله بن سليمان: ولم ذاك؟ قال: بلغني في الحديث أنّ الله عرض سيرة قائم آل محمّد على موسى بن عمران فقال: اللهمّ اجعله من بني إسرائيل. فقال له: ليس إلى ذلك سبيل، فقال: اللهمّ اجعلني من أنصاره. فقيل له: ليس إلى ذلك سبيل، فقال: اللهمّ اجعله سمّي. فقيل له: أعطيت ذلك»^[١].

وهذه الحكاية ساقطة عن الاعتبار؛ لجهالة الوسطة بين صاحب الكتاب وحنان بن سدير الصيرفيّ، فضلاً عن عدّ الشيخ حنان من الواقفة على الرغم من القول بوثاقته^[٢]. وهي لم تصدر عن معصوم فلا حجّة له، بل هي مجرد حكاية عن خبر وصله بحيث لم يجزم به الراوي؛ ولذا صرّح الطوسي: «فلا أدري ما الشبهة في هذا الخبر؛ لأنّه لم يسنده إلى إمام، وقال: بلغني في الحديث كذا، وليس كلما يبلغه يكون صحيحاً، وقد قلنا: إنّ من يقوم بعد الإمام الأول يسمّى قائماً، أو يلزمه من السيرة مثل سيرة الأول سواء؛ فسقط القول به»^[٣].

وقد يكون للخبر سياقٌ ورد فيه لبيان فضل الأئمة ﷺ، فاقطع منه الراوي فضل الإمام الكاظم ﷺ؛ لوجود مناسبة يقتضيها المقام، أو لتضليل السامع بما يوهم مهدويّته كما هي سجيّة الواقفة في تعاملهم مع الأخبار.

٣. ذكر الموسويّ بسنده عن أبي خالد الكابلي: «تذاكرنا عنده - يعني علي بن

[١] المصدر نفسه، ص ٤٥.

[٢] الطوسيّ، محمد بن الحسن، رجال الطوسيّ، ص ٣٣٤، رقم ٤٩٧٤.

[٣] الطوسيّ، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٦.



الحسين السجّاد عليه السلام - القائم، فقال: اسمه اسمٌ لحديدة الحلاق - يعني الموس -^[١].
وإسناده ساقطٌ لجهالة الحسين بن سليمان، فضلاً عن وجود انقطاع لجهالة
الواسطة بين الموسوي وبين الصيرفي.

٤. روى الموسويّ بسنده عن عبد الله بن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام
وذكر البدء لله فقال: فما أخرج الله إلى الملائكة وأخرجه الملائكة إلى الرسل،
فأخرجه الرسل إلى الآدميين فليس فيه بدء. وإنّ من المحتوم أن ابني هذا هو
القائم»^[٢]. والطريق ضعيفٌ بجهالة الحسين بن علي بن معمر.

ولا مشكلة في دلالة الخبر بعد وضوح إرادة الإمام الصادق عليه السلام إثبات
الإمامة لولده الكاظم عليه السلام بعد حصول الخلاف بين أصحابه؛ ولذا صرح الطوسي
قائلاً: «فما يتضمّن هذا الخبر من ذكر البدء معناه الظهور على ما بيّناه في غير
موضع، وقوله: (إنّ من المحتوم أن ابنه هو القائم) معناه القائم بعده في موضع
الإمامة والاستحقاق لها دون القيام بالسيف»^[٣].

الطائفة الخامسة: أخبار مجملة

١. روى الموسويّ بسنده عن أبي سعيد المدائني قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام
يقول: إنّ الله استنقذ بني إسرائيل من فرعونها بموسى بن عمران، وإنّ الله مستنقذ
هذه الأمة من فرعونها بسميّه»^[٤]. الرواية ساقطةٌ سنداً؛ لجهالة أبي سعيد المدائني،
فضلاً عن وقف أحمد بن الحسن الميثمي^[٥]؛ فإنّه على الرغم من القول بوثاقته
فإنّه متهمٌ من هذه الجهة؛ فلا يحصل الوثوق بصدور الرواية.

[١] المصدر نفسه، ص ٤٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٤] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٥.

[٥] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٧٤، رقم ١٧٩.

وأما دلالتها فغير واضحة في دعوى المهدوية؛ إذ إن وجود الإمام بحد ذاته رحمةً للمؤمنين وهدايةً لهم؛ ولذا يطلق على الرسول محمد ﷺ منقذ البشرية مع وضوح مغايسته لشخص المهدي المنتظر؛ ولذا فإن صفة الإنقاذ ليست من مختصات المهدي كما يتوهم.

٢. روى الموسوي بسنده عن أبان بن عثمان، عن الفضيل بن يسار، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لَا يَنْسَجُنِي وَالْقَائِمُ أَبٌ»^[١].

وفي سنده محمد بن بشر وهو مجهول، وهذا الخبر على فرض وثاقه رواه، لا يُحتج به؛ لأنهم من الواقفة، ولا يمكن الاعتماد على ما تفردوا به، فضلاً عن غرابة منته؛ إذ لم يستعمل لفظ (ينسج) وجذوره في القرآن الكريم بمعناه الحقيقي أو المجازي بلفظه وجذره، بل لم يرد استخدامه في السنة في مثل هذه الموارد؛ فمن المرجح أن يكون من وضع الواقفة.

ويرى الطوسي عدم صحة الاستناد إلى هذا الخبر لوجه: «فهذا أولاً خبر واحد لا يُدفع المعلوم لأجله، ولا يُرجع إلى مثله، وليس يخلو أن يكون المراد به أنه ليس بيني وبين القائم أب، أو أراد لا يلدني وإياه أب، فإن أراد الأول فليس فيه تصريح بأن موسى هو القائم، ولم لا يجوز أن يكون المراد غيره كما قالت الفطحية: إن الإمام بعد أبي عبد الله عليه السلام عبد الله الأفطح ابنه، وإذا احتمل ذلك سقط الاحتجاج به، على أننا قد بينا أن كل إمام يقوم بعد الأول يُسمى قائماً؛ فعلى هذا يُسمى موسى قائماً، ولا يجيء منه ما قالوه، على أنه لا يمتنع أن يكون أراد ردّاً على الإسماعيلية الذين ذهبوا إلى إمامة محمد بن إسماعيل بعد أبي عبد الله عليه السلام فإن إسماعيل مات في حياته، فأراد: الذي يقوم مقامي ليس بيني وبينه أب بخلاف ما قالوه، وإن أراد أنه لم يلده وإياه أب نفيًا للإمامة عن إخوته، فإننا نقول: بذلك مع أنه ليس ذلك قولاً لأحد»^[٢].

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٣.

[٢] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٤.



٣. روى الموسويّ بسنده عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «على رأس السابع من الفرج»^[١]. وهي ساقطة سنداً؛ لجهالة أبي إسماعيل الأبرص. وفي دلالتها أكثر من وجه، قال الطوسي: «يحتمل أن يكون السابع منه؛ لأنه الظاهر من قوله (مننا) إشارة إلى نفسه وكذلك نقول السابع منه هو القائم بالأمر. وليس في الخبر (السابع من أولنا)، وإذا احتمل ما قلناه، سقطت المعارضة به»^[٢]، وإذا تعدّد الاحتمال بطل الاستدلال.

الطائفة السادسة: ما تتضمن التلميح إلى مهدويته

١. روى الموسويّ بسنده عن أبي خالد الكابلي قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام وهو يقول: «إنّ قارون كان يلبس الثياب الحمر، وإنّ فرعون كان يلبس السود ويرخي الشعور، فبعث الله عليهم موسى عليه السلام، وإنّ بني فلان لبسوا السواد وأرخوا الشعور، وأنّ الله تعالى مهلكهم بسميه»^[٣].

وإسناده ساقط؛ لجهالة الحسين بن سليمان، فضلاً عن وجود انقطاع؛ لجهالة الواسطة بين الموسويّ وبين الصيرفيّ. أمّا دلالته فله احتمالات عدّة، فإمّا أن يراد منه قضية خارجية، يعني مهلك جماعة خاصّة، إذ شهدت مدّة إمامته تسلم مجموعة من الحكام السلطة بدايةً من أبي جعفر الدوانيقيّ مروراً بالمهديّ والهادي، حتى هارون العباسي، حيث يمكن استظهار إهلاك مؤسس هذه البدعة كالدوانيقيّ مثلاً، كما له احتمالات أخر ذكر الطوسي بعضاً منها بقوله: «فالوجه فيه: بعد كونه خيراً واحداً ما قدّمناه من أنّ موسى هو المستحقّ للقيام للأمر بعد أبيه، ويحتمل أيضاً أن يريد أنّ الذي يفعل ما تضمنه الخبر والذي له العدل والقيام بالأمر يتمكّن منه من ولد موسى. ردّاً على الذين قالوا: ذلك في ولد إسماعيل وغيره، فأضافه إلى موسى عليه السلام لما كان ذلك في ولده، كما يقال: الإمامة في

[١] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤٧.

قريش، ويراد بذلك في أولاد قريش، وأولاد أولاد من ينسب إليه».

٢. روى الموسويّ بسنده عن سعيد المكيّ عن أبي عبد الله عليه السلام - وكانت له منزلة منه - قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا سعيد الأئمة اثنا عشر، إذا مضى ستّة فتح الله على السابع، ويملك منا أهل البيت خمسة، وتطلع الشمس من مغربها على يد السادس»^[١]. وسنده ساقطٌ عن الاعتبار؛ لجهالة رواته أمثال: محمد بن عطاء ضرغامة، وخلاد اللؤلؤيّ. ومتنه فيه اضطرابٌ؛ فعلى الرغم من تصريحه بأنّ عدد الأئمة اثنا عشر، نجده يجعل المهديّ سابعهم ممّا يوجب اختلافاً في المعنى، فيحتمل قوياً إدراج هذا المعنى من الراوي؛ ولذا قال الطوسي: «فهذا الخبر: فيه تصريحٌ بأنّ الأئمة اثنا عشر، وما قال بعد ذلك: من التفصيل يكون قول الراوي على ما يذهب إليه الاسماعيليّة»^[٢].

الطائفة السابعة: ثبوت الغيبتين له

١. روى الموسويّ بسنده عن حديد الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ لأبي الحسن عليه السلام غيبتين، إحداهما ثقلٌ والأخرى تطول، حتى يجيئكم من يزعم أنّه مات، وصلى عليه ودفنه، ونفض تراب القبر من يده. فهو في ذلك كاذبٌ ليس يموت وصيٌّ حتى يُقيم وصيّاً، ولا يلي الوصيَّ إلّا الوصيُّ، فإنّ وليه غيرُ وصيِّ عمي»^[٣]. إسناده ضعيف؛ لإرساله، فضلاً عن جهالة رواته. ودلالته لا إشكال فيها، بل فيه تكذيبٌ لبعض الواقفة الذين يدّعون موته وعدم النصّ على من جاء بعده؛ ولذا صرح الطوسي: «وإنّما فيه: تكذيبٌ من يدّعي موته قبل أن يُقيم وصيّاً، وهذا لعمرى باطلٌ، فأما إذا أوصى وأقام غيره مقامه فإنّه ليس فيه ذكره»^[٤].

٢. روى الموسويّ بسنده عن أبي عبد الله النعمان، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٣

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٧.

[٤] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٥٧.



«صاحب الأمر يُسجن حيناً، ويموت حيناً، ويهرب حيناً»^[١]. وإسناد ساقطٌ بجهالة بعض رواته من قبيل أبي عبد الرحمن المسعودي. ويرى الطوسي أنَّ الخبر أقرب دلالةً على مهدوية الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليه السلام، حيث قال: «فأول ما فيه: أنَّه قال: (يموت حيناً)، وذلك خلاف مذهب الواقفة، فأما الهرب فإنما صحَّ ذلك فيمن ندَّعه نحن دون من يذهبون إليه، لأنَّ أبا الحسن موسى عليه السلام ما علمنا أنَّه هرب، وإنَّما هو شيءٌ يدعونه لا يوافقهم عليه أحد، ونحن يمكننا أن نتأول قوله (يموت حيناً) بأن نقول يموت ذكره»^[٢].

الطائفة الثامنة: أخبار مقطوعة الكذب

١. روى العياشي عن يونس بن عبد الرحمن عمَّن ذكره، رفعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^[٣]، قال: «إنَّ ظاهرها الحمد وباطنها ولد الولد، والسابع منها القائم عليه السلام»^[٤].

٢. وروى أيضاً عن القاسم بن عروة عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾، قال: «سبعة أئمة والقائم عليه السلام»^[٥].

وهذه الأخبار فضلاً عن شذوذها وضعفها سنداً، هي مخالفةٌ للمتواتر والمقطوع صدوره من السنَّة الشريفة بحصر عدد الأئمة باثني عشر، وجعل المهدي (عجل الله فرجه) هو الأخير؛ ولذا يحتمل قوياً أن تكون من وضع الواقفة، أو تكون محرقةً، والصحيح أنَّها ناظرةٌ إلى كون السبعة بعد الصادق عليه السلام.

[١] المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٩.

[٣] سورة الحجر، الآية ٨٧.

[٤] العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ٢٥٠/٢.

[٥] - المصدر نفسه، ٢٥٠/٢.

الوثوق بصدور هذه الأخبار

وهذه الأخبار على الرغم من كثرتها فإنّها جميعاً مأخوذةً من مصدر واحد وهو غير معتبر؛ ولذا لا يعتدّ بها وإن صحّ سند بعضها ظاهراً؛ لأنّه من المعلوم من طريقة الواضعين هو اختلاق الأسانيد، أو تركيبها، أو إضافة راو، أو حذف آخر لإيهام الاتصال والعلو، فضلاً عن الدسّ في الكتب والأصول القديمة، فلا بدّ من دراسة المتن وملاحظة أجواء صدوره، ومقارنته بالمنظومة العقديّة للمذهب حتى يحصل الوثوق والاطمئنان بصدورها من عدمه.

وإنّ وثاقة الراوي وحدها غير كافية في حصول الاطمئنان في صدور الخبر عن فاسد العقيدة إذا كان الخبر مؤيداً لدعواه المنحرفة. حتى قال الطوسي عنها: «ومن طرائف الأمور: أن يتوصل إلى الطعن على قوم أجلاء في الدين والعلم والورع بالحكايات عن أقوام لا يعرفون، ثم لا يقنع بذلك حتى يجعل ذلك دليلاً على فساد المذهب، إنّ هذه لعصبيّة ظاهرة، وتحاملٌ عظيم، ولولا أنّ رجلاً منسوباً إلى العلم له صيتٌ وهو من وجوه المخالفين لنا، أورد هذه الأخبار وتعلّق بها، لم يحسن إيرادها؛ لأنّها كلّها ضعيفة؛ رواها من لا يُوثق بقوله. فأول دليل على بطلانها أنّه لم يثق قائلٌ بها - على ما سنبيّه - ولولا صعوبة الكلام على المتعلّق بها في الغيبة بعد تسليم الأصول وضيق الأمر عليه فيه، وعجزه عن الاعتراض عليه، لما التجأ إلى هذه الخرافات؛ فإنّ المتعلّق بها يعتقد بطلانها كلّها. وقد روي السبب الذي دعا قومًا إلى القول بالوقف»^[١].

وشهادة الطوسي قد تضمّنت أمرين:

الأول: انحصار هذه الاخبار بكتب الواقعة، وتسرب بعضها إلى كتب الإماميّة، كان نتيجةً للاختلاط الحاصل بينهم.

الثاني: عدم موثوقيّة صدور هذه الأخبار لعدم وثاقة أصحابها، ولا سيّما إذا

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٦٣.



علمنا بأن كثيراً من الواقعة عرفوا بالكذب والتدليس وتحريف الأخبار في سبيل إضلال المجتمع الشيعي.

كلّ الأخبار مردّها إلى العلويّ

وأما ما وصلنا من أخبار فمردّها إلى علي بن أحمد العلويّ، قد نقلها الطوسي للردّ عليها، حيث قال: «ونحن نذكر جملاً ممّا رَوَاهُ وَبَيَّنَّ القول فيها، فمن ذلك أخبارُ ذكرها أبو محمد علي بن أحمد العلويّ الموسويّ في كتابه (في نصرّة الواقعة)»^[١]. وهذا الراوي مهمّلٌ في كتب الرجال، مجهول الحال لم يرد ذكره في المصادر المعروفة، ولا نعلم عنه إلّا فساد الاعتقاد؛ ولذا صرّح النمازي: «لم يذكروه، له كتابٌ في نصرّة الواقعة»^[٢]، وقال الخوئي بأنّه: «لا يُعتدّ برواياته»^[٣].

نعم ثمة تشابهٌ بينه وبين (أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي) الذي انحرف بعد استقامته، وصنّف مؤلّفات يغلب عليها الفساد والتخليط والغلو، أو ابنه المكنى بأبي محمّد (ذكره النجاشي). بيد إنّ هذا التشابه لا يصيرهما شخصاً واحداً؛ لاختلافهما في النسب، وإن اتّفقا على فساد المذهب والانحراف عن جادة الحق. فضلاً عن وجود الاختلاف في جهتين:

١. الاختلاف في الكنية؛ إذ إنّ العلويّ المزبور يكنى بأبي محمّد، بخلاف الكوفيّ المكنى بأبي القاسم.

٢. عدم الإشارة في ترجمته - على الرغم من اشتهاؤه حاله - إلى وقفه وعدم ذكر كتاب (نصرّة الواقعة) ضمن مصنّفاته. وقد بيّن الطوسيّ حال الوالد بقوله: «يكنى أبا القاسم، كان إمامياً مستقيماً الطريقة، وصنّف كتباً كثيرةً سديدة، منها كتاب الوصايا، وكتاب في الفقه على ترتيب كتاب المزي، ثم خلط وأظهر مذهب

[١] الطوسيّ، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٤٤.

[٢] النمازيّ، علي، مستدركات علم رجال الحديث، ٢٩٥/٥ رقم ٩٦٤٥.

[٣] الخوئيّ، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ٤٠٥/١١ رقم ٧٢٣٦.

المخمّسة، وصنّف كتباً في الغلو والتخليط، وله مقالة تنسب إليه^[١]. وقال عنه النجاشي: «رجلٌ من أهل الكوفة كان يقول إنّه من آل أبي طالب، وغلا في آخر أمره، وفسد مذهبه، وصنّف كتباً كثيرةً أكثرها على الفساد...»^[٢].

وأما الولد فقد ذكر النجاشي أنّه هو الذي أخرج كتب أبيه حيث قال: «هذه جملة الكتب التي أخرجها ابنه أبو محمد»^[٣]. ومنشأ الاحتمال هو الاتفاق في الكنية، وإن اختلف الاسم؛ إذ إنّ والد العلوي هو أحمد، أمّا والد الكوفي فهو علي. وعلى هذا فالراجح أن يكون غيرهما، وهو راوٍ مهمّلٌ مجهول الحال، فتكون الروايات الدالة على مهدويّة الكاظم (عليه السلام) جميعاً ضعيفة السند لا يُعتدّ بها.

[١] الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٩٢.

[٢] النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٢٦٥، رقم ٦٩١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٦٦ رقم ٦٩١.



الخاتمة

بعد تتبع النصوص وتحليل المعطيات التاريخية والرجالية الواصلة حول الواقعة، ومناقشة البنية العقديّة والأدلة النقلية التي استندوا إليها في دعوى مهدوية الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع)، يمكن تلخيص مجموعة من النتائج:

أولاً: تبين أنّ ظاهرة الوقف لم تكن نتاج عامل واحد، بل تشكّلت ضمن سياق مركّب تداخلت فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والعقدية؛ فقد أسهم القمع العباسي وغموض ملاسبات استشهاد الإمام الكاظم (ع) في تهيئة الأرضية النفسية والاجتماعية لقبول احتمال بقائه حيّاً، في حين شكّل النظام المالي المرتبط بالوكالة عاملاً حاسماً لدى بعض القيادات في تبني دعوى الوقف حفاظاً على المصالح المادية.

ثانياً: ثبت أنّ دعوى المهدوية كانت الركيزة التبريرية المركزية للوقف؛ إذ لم يقتصر الأمر على إنكار إمامة الرضا (ع)، بل جرى تأصيل رؤية عقدية فيما بعد تقطع سلسلة الإمامة عند الكاظم (ع) بزعم كونه القائم المهديّ. ووضعوا لذلك مجموعة من الأخبار التي تؤكّد ذلك. وهذا يكشف عن تحوّل الوقف إلى مشروع عقديّ.

ثالثاً: أظهرت الدراسة أنّ الواقعة لم يكونوا تياراً متجانساً، بل انقسموا إلى اتجاهات متعدّدة في تفسير حياة الإمام الكاظم (ع) وموته وغيبته، الأمر الذي يدلّ على اضطراب داخليّ في البناء النظري للفرقة، ويضعف دعوى امتلاكهم تصوّراً عقدياً مستقراً.

رابعاً: تبين أنّ الأخبار والمرويات التي استندت إليها الواقعة لا تصمد أمام النقد الحديثي على مستوى السند أو الدلالة فهي تعاني من ضعف في الأسانيد، أو جهالة في الرواة، مع انحصار معظمها في مصدر واقفي واحد لا تثبت وثاقته رجالياً. فضلاً عن قصور في دلالتها لإثبات المدعى، إمّا لتعدد احتمالاتها، وإمّا لإجمالها،

وإمّا لإمكان حملها على معانٍ أخرى منسجمة مع القول باستمرار الإمامة.

خامساً: ثبت بالتواتر التاريخي والعلمي استشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام)، ومعاينة الناس لجنازته ودفنه، وهو علم قطعي لا تعارضه أخبار آحادٍ ظنيّة، الأمر الذي يسقط أساس دعوى بقاءه حيّاً أو كونه المهديّ الموعود.

سادساً: كشفت الدراسة أنّ رواة الواقعة لم يكونوا على مستوى واحد؛ فبعضهم معاندٌ ولا سيّما رؤوس الواقعة الذين ثبت عليهم الطعن الصريح، في حين يمكن تفسير موقف بعض الأتباع بالشبهة وسوء التأويل، وهو ما يفسّر رجوع عددٍ منهم إلى القول بإمامة الرضا (عليه السلام) بعد انكشاف الأمر؛ ولذا أمكن القول باعتماد أخبار الواقعة إذا ثبتت وثافتهم؛ إذ لا ملازمة في البين، فيمكن أن يجتمع الصدق مع فساد الاعتقاد.

سابعاً: أسهمت فتنة الواقعة في بلورة نظرية الإمامة الإماميّة بصورةٍ أوضح، ولا سيّما في تأكيد مبدأ النصّ والتعيين، وتعميق منهج التحقق من صدور الروايات، وتطوير الجدل الكلامي دفاعاً عن استمرارية السلسلة الإماميّة إلى الإمام الثاني عشر (عليه السلام).

وبناءً على ما تقدّم، يمكن الجزم بأنّ دعوى مهدويّة الإمام الكاظم (عليه السلام) تفتقر إلى مستندٍ نقليٍّ معتبرٍ سنداً ودلالةً، وأنّها نشأت في سياقٍ تاريخيٍّ محدّد، ثمّ تهاوت أمام التواتر التاريخي والنصوص الصريحة الدالة على إمامة الرضا (عليه السلام) ومن جاء بعده من الأئمة الأطهار؛ ولذا يُعدّ الوقف مرحلةً عابرةً في تاريخ الشيع الإماميّة، لم تستطع أن تؤسّس لنظريةٍ قابلةٍ للاستمرار.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م.
٢. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: ٣٣٠ هـ)، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م.
٣. الحلبي، الحسن بن علي بن داود (ت: بعد ٧٠٧ هـ)، رجال ابن داود، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، بلا.
٤. الحميري، عبد الله بن جعفر (من أعلام القرن الثالث الهجري)، قرب الإسناد، تحقيق مؤسسة آل البيت / لإحياء التراث، ط ١، قم — إيران، ١٣١٣ هـ.
٥. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، (مطبعة الآداب، ط ١، بلا).
٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، عيون أخبار الرضا، تحقيق حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي، ط ١، بيروت — لبنان، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٧. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٥ هـ.
٨. الصدوق، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت: ٣٢٩ هـ)، الإمامة والتبصرة من الحيرة، تحقيق مدرسة الإمام المهدي (ع)، ط ١، منشورات دار المرتضى، قم — إيران، ١٩٨٥ م.
٩. الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تحقيق حسن المصطفوي، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، ط ٧، ١٤٣٠ هـ — ٢٠٠٩ م.
١٠. الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، الغيبة، تحقيق عباد الله الطهراني، منشورات مؤسسة المعارف الإسلامية، ط ١، قم، ١٤١١ هـ.
١١. الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، الفهرست، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقه، ط ٢، قم — إيران، ١٤٢٢ هـ.
١٢. الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط ٣، ١٤٢٧ هـ.
١٣. العياشي، محمد بن مسعود (٣٢٠ هـ)، تفسير العياشي، تحقيق رسولي محلاتي وسيد هاشم، منشورات المطبعة العلميّة، طهران — إيران.
١٤. الغضائري، أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم، الرجال (الضعفاء)، تحقيق محمد رضا الجاللي، منشورات دار الحديث، ط ٢، ١٤٢٨ هـ.

١٥. الكليني، محمد بن يعقوب (ت: ٣٢٩ هـ)، الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الأضواء، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، بيروت - لبنان.
١٦. المازندراني، محمد بن علي بن شهر آشوب (ت: ٥٨٨ هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف - العراق، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.
١٧. المرتضى، علي بن الحسين، رسائل المرتضى، منشورات دار القرآن الكريم، قم - إيران، ١٤٠٥ هـ.
١٨. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان المعروف (ت: ٤١٣ هـ)، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت، دار المفيد للطباعة والنشر.
١٩. المقدس الغريفي، زين العابدين، علي بن أبي حمزة البطائني دراسة رجالية بين التوثيق والتضعيف، بحث منشور في مجلة العميد المحكمة العدد (٥١)، تصدر عن العتبة العباسية المقدسة.
٢٠. النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت: ٤٥٠ هـ)، رجال النجاشي، تحقيق موسى الشيبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط ٨، ١٤٢٧ هـ، قم - إيران.
٢١. النمازي، علي (ت: ١٤٠٥ هـ)، مستدركات علم رجال الحديث، منشورات فرزند مؤلف، طهران - إيران.
٢٢. النوبختي، الحسن بن موسى (من أعلام القرن الثالث)، فرق الشيعة، تعليق محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.

